

SCP/30/9

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 14 مايو 2019

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة الثلاثون
جنيف، من 24 إلى 27 يونيو 2019

نسخة معدّلة للاقتراح الوارد في الوثيقة **SCP/28/7** يقدمها وفدا فرنسا وإسبانيا
وثيقة من إعداد الأمانة

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة نسخة معدّلة للاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/28/7. ويقدم هذا الاقتراح المعدّل الذي يتناول الأنشطة والدراسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبراءات، وفدا فرنسا وإسبانيا لتنظر فيه اللجنة في إطار البند 7 من مشروع جدول الأعمال: جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض.

2. إن أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) مدعوون إلى النظر في مضمون المرفق.

[يلي ذلك المرفق]

اقتراح مقدم من وفدي فرنسا وإسبانيا بشأن الأنشطة والدراسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبراءات

1. ظل موضوع "جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض"، مطروحاً على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) منذ دورتها السادسة عشرة.
2. وطيلة تلك السنوات، أجرت الأمانة سلسلة من الدراسات بشأن جودة البراءات (النشاط الابتكاري، وكفاية الكشف، وإعادة استخدام العمل الذي اضطلعت به المكاتب الأخرى، وأنظمة الاعتراض، ومفهوم "جودة البراءات"، وغير ذلك). كما نظمت عدداً من الجلسات لتبادل الخبرات. وقد ساهمت إتاحة تلك الدراسات للجمهور، بالإضافة إلى العروض التي قُدمت خلال الجلسات التشاركية، في زيادة المعارف حول مواضيع مختلفة وثيقة الصلة بقانون البراءات الموضوعي.
3. وشهدت السنوات الأخيرة تطورات مذهلة في مجال الذكاء الاصطناعي ستعكس عاجلاً أم آجلاً في قانون البراءات. وبالتالي فإن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، باعتبارها المنتدى الوحيد الذي يجمع أطرافاً متعددة في هذا المجال، لا يمكن أن تبقى غافلة عن هذا الواقع، حيث بات ما يُعرف بالذكاء الاصطناعي يمثل بالفعل جزءاً من حياتنا اليومية.
4. وأثبتت الويبو فعلاً أنها مدركة لذلك الواقع، كما تبين في التقرير الذي نُشر في فبراير 2018 وأشارت فيه مكاتب الملكية الفكرية وعددها 37 مكتباً إلى كيفية استخدامها لتلك التكنولوجيات الجديدة في أنشطتها الإدارية. وصرح المدير العام للويبو أيضاً، في افتتاح الاجتماع المعقود حول هذا الموضوع في مايو 2018، بأنه ينبغي بذل الجهود اللازمة لاستكشاف سبل التعاون الدولي في هذا الصدد من أجل تجنب ازدواجية العمل.
5. ويقدم التقرير المعنون "الاتجاهات التكنولوجية - الذكاء الاصطناعي" تحليلاً شاملاً للبيانات الإحصائية بشأن الذكاء الاصطناعي والبراءات، مع تحديد الاتجاهات والجهات الرئيسية الفاعلة والانتشار الجغرافي ونشاط السوق. ومع ذلك، لم يعالج التقرير المذكور لا المسائل المرتبطة بقانون البراءات ولا تلك المتصلة بالباحثين في البراءات القائمة على الذكاء الاصطناعي.
6. ولذلك، يعتقد وفدا فرنسا وإسبانيا أنه من مصلحة جميع الدول الأعضاء أن تركز هذه اللجنة اهتمامها على تلك المسائل.
7. وقد طُلب من الأمانة بالفعل إعداد وثيقة إعلامية بشأن البراءات والتكنولوجيات الجديدة وتقديمها إلى هذه الدورة التي تعقدها اللجنة.
8. وبعد صدور تلك الوثيقة الإعلامية وللرد على الأسئلة المطروحة، طلب الوفدان المذكوران إلى أمانة اللجنة الاضطلاع بسلسلة من الأنشطة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبراءات، بما في ذلك تنظيم "جلسات لتبادل الخبرات" وإجراء دراسات حول مختلف القضايا المتعلقة "بأهلية الذكاء الاصطناعي للحماية ببراءة" و"استخدام الذكاء الاصطناعي للبحث في حالة التقنية الصناعية"، وذلك بمساعدة المختصين المعترف بهم في هذا المجال، إذا أمكن ذلك.
9. ويمكن للأمانة، كخطوة أولى، تنظيم جلسة خلال دورة لجنة البراءات الحادية والثلاثين من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض فحص طلبات البراءات.

10. ويمكن أن تركز اللجنة بشكل خاص على الاستعانة بتلك التكنولوجيا للبحث في البراءات (التقنية الصناعية السابقة)، والتصنيف الآلي للبراءات، واستخدام صناديق الدردشة مع العملاء و/أو الفاحصين، والترجمة الآلية، والكشف الآلي عن الحالات المستبعدة من الحماية ببراءة، والكشف الآلي عن المشاكل/الحلول في وثائق البراءات.
11. وخلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البراءات، يمكن أن تنظم الأمانة جلسة تدوم يوماً واحداً لتبادل المعلومات حول القضايا المتعلقة بأهلية بعض الاختراعات للحماية ببراءة، مثل برمجيات الذكاء الاصطناعي بوصفها اختراعات تُطبق على الحاسوب، أو استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة لاستحداث اختراعات، أو الاختراعات المستنبطة كلياً عن طريق الذكاء الاصطناعي.
12. وتثير هذه السيناريوهات المختلفة العديد من الأسئلة المتعلقة بمتطلبات كفاية الوصف، أو تعريف الشخص من أهل المهنة، أو مراعاة حالة التقنية الصناعية السابقة في الحالات التي تكون فيها الاختراعات مستنبطة عن طريق الذكاء الاصطناعي، أو ملكية الحقوق، أو مدة حماية تلك الاختراعات، أو المسؤولية عن أعمال التعدي التي تُرتكب عن طريق الذكاء الاصطناعي.

[نهاية المرفق والوثيقة]